دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر

Le rôle de la bonne gouvernance dans la rationalisation des dépenses publiques en Algérie.
The role of good governance in rationalizing public expenditure in Algeria

صحراوي جمال الدين	عدوكة لخضر	صوان أسماء
Sahraoui djamal eddine	Adouka lakhdar	Souane asma
طالب دكتوراه	أستاذ التعليم العالي	طالبة دكتوراه
جامعة معسكر	جامعة معسكر	جامعة مستغانم
saraouikamal14@gmail.com	adoukal1966@gmail.com	Asmaasals@yahoo.com
0676802331		

تاريخ الاستلام: 2019/06/25 تاريخ القبول: 11/ 2019/10 **تاريخ النشر:** 15/ 2019/10

ملخص:

نحاول في هذا المقال التطرق إلى موضوع الحكم الراشد واهميته بالنسبة الى ترشيد النفقات وما له من أثار وانعكاسات كبيرة على التنمية المحلية، ومشكلة بحثنا تتناول أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدولة ومدى استعدادها لتبني معايير الحكم الراشد لترشيد النفقات، وهذا بتحليل مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة الزمنية (1998-2017) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني. و جاءت هذه الدراسة لتشخيص و تحليل مسار الانفاق العام للدولة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل عدم وضوح الصورة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمسيرين خاصة في مجال توزيع الموارد واستغلالها ومع تنامي حجم الفساد وعدم تكريس الديمقراطية التشاركية، توصلنا أن هناك جهودا تبذل بغية تحسين نوعية الحكم باعتباره وسيلة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، حيث قطعت الجزائر أشواطا في مسار التنمية الشاملة، ولكنها في سلم مؤشرات الحكم الراشد صنفت في المراتب الأخيرة عالميا وعربيا، لذلك لابد أن تعمل جاهدة لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت أركان الحكم الراشد كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية.

كلمات مفتاحية: الحكم الراشد، ترشيد النفقات، الفساد، مؤشرات الحوكمة في الجزائر.

تصنيف JEL : D63, E69 , G39

Abstract:

In this article we try to deal with Good governance and its importance to rationalize public expenses and its effects on local development. Our article is about the ways and mechanisms applied by the government to adopt the rules to rationalize the expenditure.

This is done by the analysis of the indicators of good governance during the period (1998-2017) and different strategies and reforms adopted to shift the national economic levels, this study is to diagnose the government methods for public expenditures and activation of good governance in social and economic politics in the absence of clarity to the politic makers especially in resources sharing and exploitation in the actual growth of corruption and the need of participatory democracy.

We know that efforts are done to ameliorate the governance model in order to get out from the bad governance to manage the public finance.

Algeria has stepped many strides in the development way but it is still in the last ranks internationally, by the way it should fight corruption and work in clearance to overcome the actual challenges by good governance.

Keywords: Good governance, rationalization of expenditure, corruption, governance indicators in Algeria.

Jel Classification Codes: : D63, E69 , G39

Résumé:

Dans cet article, nous essayons de traiter de la bonne gouvernance et de son importance pour rationaliser les dépenses publiques et ses effets sur le développement local. Notre article traite des moyens et des mécanismes appliqués par le gouvernement pour adopter les règles permettant de rationaliser les dépenses.

صحراوي جمال الدين saraouikamal14@gmail.com

C'est pour cela que l'analyse des indicateurs de bonne gouvernance pour la période 1998-2017 et les différentes stratégies et réformes adoptées pour modifier les niveaux économiques nationaux ont pour objectif de diagnostiquer les méthodes utilisées par le gouvernement pour les dépenses publiques et l'activation de la bonne gouvernance. les politiques sociales et économiques en l'absence de clarté pour les décideurs politiques, en particulier en ce qui concerne le partage des ressources et l'exploitation dans la croissance actuelle de la corruption et la nécessité d'une démocratie participative.
Nous savons que des efforts sont faits pour améliorer le modèle de gouvernance afin de sortir de la mauvaise gouvernance pour gérer les finances publiques.
L'Algérie a beaucoup progressé dans la voie du développement, mais elle se situe toujours au dernier rang au niveau international, en ce sens qu'elle devrait lutter contre la corruption et s'efforcer de surmonter les défis réels posés par la bonne gouvernance.
Mots-clés: bonne gouvernance, rationalisation des dépenses, corruption, indicateurs de gouvernance en Algérie.
Codes de classification de Jel: **:** D63, E69 , G39

1. مقدمة:

لم يعد ينظر إلى مؤسسات الدولة بتلك النظرة التقليدية خاصة من ناحية بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعاد جديدة تحتم على مؤسسات الدولة الاستجابة لتوقعات وتطلعات المجتمع وذلك لإشباع حاجياته الاقتصادية والاجتماعية و هذا من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفي زخم كل هذا تعتبر الدول النامية والسائرة في طريق النمو هي الدول الأكثر حاجة إلى الإصلاح وإعادة النظر في سياساتها المالية باعتبارها تملك خزانا ضخما من الموارد الطبيعية، لكنها في المقابل تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها المحلية، نظرا لعدم وضوح الصورة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمسيرين خاصة في مجال توزيع الموارد واستغلالها بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فان عملية الإصلاح ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسساتية- بامتياز -لا يمكن إغفالها في إحداث تغيير معمر ومستديم، وبالأخص الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرتي الهدر والاختلاس، كما انه يعاني ضعفا تأكد ظهوره جليا بعد انخفاض أسعار البترول وذلك من خلال تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة نتجت عن الزيادة في معدلات الانفاق، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد النفقات خاصة بعد تبنها لمبادئ الحكم الراشد كضرورة لابد من اعتمادها في الدولة المعاصرة في ضبط الموارد و تعديلها و توجيهها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في إطار التوازن الداخلي و الخارجي، وبكونها مجموعة الميكانيزمات و الموارد و الأساليب العاكسة لهيكلة قيمة الديمقراطية كحد أدنى ضروري لتحقيق الفعالية و الفاعلية في تسيير الشؤون العامة و نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة للخروج من معضلة عدم الرشادة والعقلانية في استغلال المال العام، لذلك فإن تطوير برامج الإنفاق يؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد دون المبالغة في الإنفاق والتأثير على مواردها بهدف الحفاظ على المال العام واستغلاله بأكثر كفاءة وفعالية سعيا لبلوغ الأهداف المسطرة، والتي يأتي على رأسها تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والصحة والتعليم.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية

كيف يساهم الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في ترشيد الإنفاق العام وتحسين مردوديته؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية

- ماذا نعني بالحكم الراشد؟ وما أهميته بالنسبة بترشيد النفقات؟
- ما أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل ترشيد نفقاتها؟
- ما هي الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتوجه نحو تطبيق سياسة الحكم الراشد في عدة مستويات، خاصة تلك التي تضمن المساهمة في ترشيد الإنفاق العام وتحسين مردوديته وتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفساد.

فرضيات الدراسة

- جودة وكفاءة مؤسسات الدولة تظهر من خلال تجسيد قواعد الشفافية والمسائلة وحكم القانون وترقية نوعية الخدمات المقدمة عن طريق الإصلاحات في ظل مبادئ الحكم الراشد.
- الفساد الاقتصادي يعتبر أكبر عائق أمام ترشيد النفقات في الجزائر.

أهمية الدراسة

في ظل المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر وخاصة في الجزائر كون ان الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضى إلى جانب مشكلة سوء استخدام هذه الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، ظهرت الحوكمة بدورها المحوري في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ترشيد الانفاق ومحاربة التبذير والإسراف و الحد من الفساد بكل أنواعه، لذا تساهم الدراسة في تسليط الضوء على نوعية الحكم في الجزائر والوقوف على مدى رشادته من عدمها، وإلى أي مدى يساهم في دفع عجلة التطور والنمو انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- التعرف عن أهم آليات الحكم الراشد؛
- البحث عن الآثار التي تنجم الحكم الراشد؛
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي في ظل ترشيد النفقات؛
- تحليل الحكم الراشد وعلاقته بترشيد النفقات للوصول الى تحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة؛

إبراز الدور الذي تلعبه الإدارة المالية الرشيدة في ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على موارد الدولة من الهدر والتبذير انطلاقا من تطبيق معايير الحكم الراشد في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها.

الدراسات السابقة

لقد تطرق العديد من الباحثين الى العلاقة بين الحكم الراشد والنفقات العمومية ولعل أشهرها دراسة الباحث شعبان فرج - مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2012 تحت عنوان الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر"- حيث توصل الباحث إلى مفهوم الحكم الراشد وكيفية تعزيز أطر مشاركة الفاعلين في المجتمع من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وآثاره على ترشيد الإنفاق خاصة في ضل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، ومن ثم التقليل من حدة الفقر والفساد وذلك انطلاقا من اعتماد مبادئ الحكم الراشد في إعداد الموازنة العامة للحفاظ على موارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

كما قام بن عزة محمد في سنة 2014 بدراسة تحت عنوان-ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- حيث حاول التطرق لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى رشادة هذه السياسة وأثرها وسبل التوجه إلى إصلاحها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

إضافة الى دراسة للباحثين الأخضر عزي، غالم جلطي سنة 2006 بعنوان قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (التجربة الجزائرية)، حيث تم التطرق الى مفهوم الحكم الراشد ودوره في تفعيل التنمية المحلية، ثم تطرق إلى إشكالية الدولة والحكم في الجزائر وآليات ترسيخ الديمقراطية بإنشاء التعددية الحزبية، ثم تناول الدور الجديد للدولة هو محاربة الفقر والفساد مع توضيح ضرورة إقامة دولة القانون وزيادة الشفافية لتكريس الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد كدعامة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل مؤشرات الحكم الراشد خلال الفترة الزمنية (1998-2017) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني. وتشخيص وتحليل مسار الانفاق العام للدولة وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

خطة الدراسة

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة عناصر:

1.الإطار النظري لعلاقة الحكم الراشد والنفقات العمومية.

2. استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر.

3. الانفاق العام في الجزائر دالة للحكم الراشد.

1. الإطار النظري لعلاقة الحكم الراشد والنفقات العمومية

1.1. الحكم الراشد

شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد مع بداية التسعينات من القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية كمنهج لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بسبب قصور الإدارات الحكومية في تحقيق الطموحات الشمولية للتنمية وإدامتها بكفاءة وفعالية ويعرف بأنه عملية ممارسة السلطة من خلال الممارسات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، شاملة بذلك كما سبقت الإشارة عملية مراقبة واستبدال الحكومة وقابليتها على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة عبر الزمن، لذلك يعد الحكم الراشد حصيلة التفاعل مع الحكومة والخدمات العامة والمواطنين في جميع مراحل العمل السياسي، وتطوير السياسة وتصميم البرامج وتقديم الخدمات، وعليه فإن الحكم الراشد يجب أن يتضمن المواطنين والمؤسسات التي تدعم صنع سياسة الحكومة العامة، ومن المعروف أن القطاع العام يلعب دورا رئيسا في المجتمع، لذلك فإن الحاكمية الفاعلة في القطاع العام يمكن أن تشجع على الاستخدام الكفء للموارد وتقوية المساءلة، لذلك يعتبر الحكم الراشد هو الطريقة التي ينبغي النظر إليها لتحقيق التنمية، والعملية المؤسسية التي ستوضع في إطارها السياسات والبرامج العامة.

كما انه يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدا في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات فعالة، حيت استخدم مفهوم الحكم الراشد في سياقه السياسي على أنه الحكم الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد (البنك الدولي).

كما عرف على أنه "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية" يتضمن هذا التعريف دور السلطات العامة في إعداد البيئة التي تمكن الفاعلين الاقتصاديين من العمل، وفي تحديد توزيع المزايا، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويتوقف هذا الدور على قدرة النظام السياسي والسلطات العامة في العمل على تفعيل الأنساق الثلاثة الرئيسية داخل المجتمع والمتمثلة في النسق السياسي من خلال العمل على تجسيد مبادئ الديمقراطية، والنسق الاجتماعي من خلال تفعيل دور المجتمع المدني و ديناميكيته، والنسق الاقتصادي من خلال العمل على ترشيد الاقتصاد و تفعيل القطاع الخاص، وقد حددت عناصر الفاعلة للحكم الراشد بسيادة القانون، تحسين الإدارة العامة، تكريس الشفافية و المساءلة، السيطرة على الفساد و ذلك بوضع استراتيجيات لمكافحته (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

"ان الحكم الراشد هو ذلك الإشكال الجديد والفعال بين القطاعات الحكومية و ضمن المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة توافقية لخدمة مصالحها العامة، خدمة المجتمع"W , BRAND و MARCOU , RONGEONET ET THIBAULT.

- **مبادئ الحكم الراشد**

إن للحكم الراشد مبادئ يقوم عليها، تنقسم هذه المبادئ إلى مجموعة من الأبعاد السياسية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية:

البعد السياسي: يعتبر البنية الأولى لتكريس الحكم الراشد، ويقضي هذا الحكم على ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة، ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقوم به الإرادة الشعبية، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي "حلقة الوصل" الجوهرية بين الحاكم والأفراد تنوب هذه المؤسسات عن الافراد في وضع القواعد القانونية، والتي يجب أن تعكس مصالحهم من خلال تمثيلها بشفافية، ولذلك فان توفر هذا البعد يمنح الاستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع، ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد، الانتقال الى معالجة المشاكل.

البعد الإداري: نقصد به وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه، بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره ومحاولة القضاء على عيوب البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين ... إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين، من أجل تحقيق هذا البعد واستقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون اعتبارات أخرى.

البعد الاقتصادي: المتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى حيويته، واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، ومع علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية، والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى لذا لا يمكن إغفال أهمية البعد الاقتصادي.

البعد الاجتماعي: يتمثل في تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكذا المؤسسات العمومية، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مستمدة من طابعها الاختياري، المرن، والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة- أيا كان حجم ونطاق أعمالها-بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته.

2.1. ترشيد الانفاق العام

مصطلح ترشيد النفقات يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وعلى أساس رشيد ودون إسراف، ويتضمن ترشيد النفقات ضبطها وإحكام الرقابة عليها، الوصول الى الحد الأدنى من التبذير وتفادي كل ما هو غير ضروري من الإنفاق إضافة إلى زيادة الكفاية الإنتاجية والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة بالتالي هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع (شعبان فرج، 2012، ص 87-89).

- شروط نجاح عملية ترشيد الانفاق: لنجاح عملية ترشيد الانفاق يجب ان تتوفر مجموعة من الشروط

- بيئة سليمة للحكم: ان الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة مهم جدا لعملية ترشيد الانفاق وهذا من خلال الادارة الجيدة لموارد الدولة، توفر الشفافية في تدفق المعلومات، الرقابة والمساءلة عن موارد الدولة.

- ارادة سياسية قوية: من أجل التحكم الجيد في قرارات التخصيص لأوجه معينة للإنفاق دون حدوث مشاكل بين الفئات (شعبان فرج، 2012، ص 92).

-كفاءة أجهزة الدولة وحسن ادارتها: خاصة من حيث الضعف في تحصيل الضرائب (الايرادات العامة) ففي معظم الحالات لا تقوى الادارة العامة على مواجهة أصحاب المصالح الذين يفلتون من الضرائب.

- التطبيق الجيد للمعرفة العلمية: لأنه يجب تطبيق كل ما تم التوصل اليه عن طريق الخبرة في ترشيد الانفاق.

- توفر نظام محاسبة ورقابة فعالة: من أجل معرفة كل مجالات الانفاق وعملياته

- عدم مزاحمة القطاع الخاص: فتح المجال للاستثمارات الخاصة.

3.1. الحوكمة الرشيدة للمالية العامة

ظهر مفهوم الحوكمة مع بداية التسعينات باعتباره مجموعة من الأفكار لمجتمع قائم على "الحق، المسؤولية، الشفافية، التبادل و الاحترام و التنوع" و يشير الى العملية التي يتم بها اتخاذ القرارات و تنفيذها في المؤسسات والادارات العمومية تكون الحوكمة هي التي تدير بها الحكومات الشؤون العامة و الموارد و من المتوقع ان يؤدي الحكم الجيد الى تسيير يخلو من الفساد و الممارسات السيئة و تحترم سيادة القانون، و بما أن المالية العامة هي أهم أداة متاحة للحكومات لتحقيق أهدافها العامة فان الحكم الرشيد ضمن المالية العامة هو ضروري لنجاح الاجراءات العامة و تشمل هذه الاجراءات أربعة محاور:

المساءلة: تعني واجب الابلاغ والاجابة على الطريقة التي قيم بها تصريف المسؤوليات من خلال الهياكل السياسية والدستورية، لذا تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المواطنين والبرلمان عن الطريقة التي تنفذ بها مسؤولياتها حيث تتيح فرصة لمساءلة من يقفون على ادارة المال العام ومحاسبتهم في حال قاموا بهدر المال العام(Mohamed Moindze, 2010, p1-2).

الشفافية المالية: يقصد بها اطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند اليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية بهدف (تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، توفير الثقة في السوق، اعطاء المواطنين المعلومات حول حكوماتهم) (شعبان فرج، 2012، ص 109)، تعزز الشفافية المالية المساءلة و تزيد من مصداقية السلطات و تشجع الجمهور على دعم سياسات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل حيث أن الادارة الغير شفافة تزعزع الاستقرار و تولد أوجه عدم الكفاءة و عدم المساواة و تشجع الانفاق الغير ملائم و غير الضروري و تشجع الفساد (Mohamed Moindze, 2010, p2).

المشاركة العامة: تعتبر في عملية الموازنة جد ضرورية تحسين قرارات الموازنة ومصداقية السياسة العامة، لذا يجب ان تكون الشركات بين الدولة والمواطنين قائمة على الثقة والتوافق ويستحسن التواصل بين موظفي الخدمة المدنية والزعماء السياسيين والمجتمع المدني وتمكن المشاركة من زيادة الشفافية في المالية العامة وتساعد الهيئات الحكومية على تحسين السيطرة على المالية العامة.

القدرة على التنبؤ: تنبثق من وجود تشريعات واضحة سلفا من قبل الاشخاص الخاضعين للضريبة والتي يتم تنفيذها بشكل موحد وفعال. لذا أصبح تشجيع حوكمة المالية العامة يتزايد حتى أصبحت داخل الإصلاحات الخاصة بإدارة المالية العامة (Mohamed Moindze, 2010, p2) الموارد المالية وحدها لا تكفي لتحسين الأداء الاقتصادي ولكن معها نوعية الحكم من خلال القوانين والقرارات التي يتخذها صانعوا السياسات، المسؤولون والمؤسسات وخلق الحوافز للعوامل الاقتصادية التي تؤثر على تخصيص الاستثمار والإنفاق ومن هذا المنطلق تستطيع كل من السياسة المالية والحكم التأثير على نفس المتغيرات والتي بدورها تؤثر على متغيرات الأداء الاقتصادي، والشكل التالي يوضح تأثير السياسة المالية والحوكمة على الأداء الاقتصادي.

الشكل (01): تأثير السياسة المالية والحوكمة على الاداء الاقتصادي

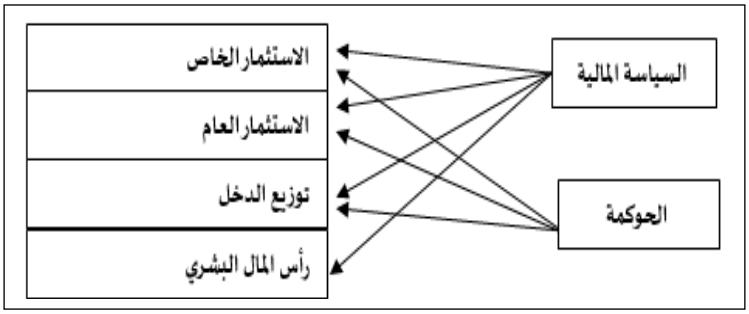

Source: Galindo, Álvarez**, and Méndez (2006),** Fiscal Policy and Economic Growth." mímeo , P 5.

- **ترشيد الانفاق من خلال الحكم الراشد**

تتكامل اليات ترشيد النفقات والحكم في جملة مبادئ أساسية منها الاستناد القانون من منطلق الثقافة والتحضر المدني بشكل فعالن والشكل التالي يبين أليات ترشيد الانفاق من خلال الحوكمة.

الشكل رقم (02): أليات ترشيد الانفاق من خلال الحوكمة

المصدر: يحياوي نور الهدى، حفاظ زحل، دور الحوكمة في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كمدخل للحفاظ على المال العام، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية (البلديات نموذجا)، يومي 8-9-نوفمبر 2016، ص225.

2. استراتيجية الحكم الراشد في الجزائر

يشمل منهج الحكم الراشد جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أنه يشمل القطاع العام (الحكومة والقطاع الخاص)، فهو فلسفة للحكم شاملة وكاملة تضمن للمجتمع استقرارا على كل المستويات وتقيه من مظاهر الفساد بأشكاله المختلفة، فالحكم الراشد لا يمكن فرضه من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، بل هو إنجاز أو نتيجة في حد ذاته، في ظل دولة القانون، الإدارة الواضحة التي تمكن السلطة الشرعية من تكييف الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة من خلال إصلاح الإدارة، وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أما البعد الاقتصادي فيبرز حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي، تعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة.

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية؛ ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية (مجلس الأمة، جانفي 2006، ص 217).

- التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد: لقد جاء الأمر رقم 06 / 01 الصادر في 20 فيفري 2006 بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به(قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، العدد 14).
- انضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية مرتبطة بمكافحة الفساد: انظمت الجزائر كعضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في 12يوليو 2003، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي.
- الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد: يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات (بروسي رضوان، 2009، ص175) (اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد، الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، المرصد

الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة، اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لجنة اصلاح هياكل الدولة)، وقد تم انشاء ديوان مركزي لقمع الفساد اوت 2010 بأمر رقم 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد، والذي كلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد وتم وفقا لهذا الأمر السماح لضباط الشرطة التابعون للديوان بمد اختصاصهم الى كامل الإقليم الوطني، وفي نوفمبر 2010 تم تفعيل الهيئة وتعيين أعضائها، وبتاريخ 03 جانفي 2011 باشرت الهيئة أعمالها بعد تأدية اليمين القانوني بمجلس قضاء الجزائر، حيث تعهد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالعمل مع كافة أجهزة الدولة لمحاربة هذه الظاهرة، وصدور في تاريخ فيفري 2012 مرسوم رئاسي أخر يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 06-413 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها(مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، ص31).

1.2. مؤشر تزايد الانفاق في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسعية لتنفيذ البرامج التنموية كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة والتي رافقها عجز في بعض الأحيان لاستكمالها، حيث ترتبط معدلات الانفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2017) من خلال التوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، والجدول التالي يبين معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم (1): معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2017.

	المبلغ بالدينار	المبلغ بالدولار	معدل الصرف
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525	07	75.2
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14209.9	193.8	73.3
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15059.5	202.41	74.4
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727	64.3	////
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4	531.8	////

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، الملحق الأول، بوابة الوزير الاول، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.

من خلال الجدول يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج وهو ما يعكس الوضعية لتطور الإيرادات العامة، والشكل التالي الذي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

الشكل رقم (3): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر 1980-2017.

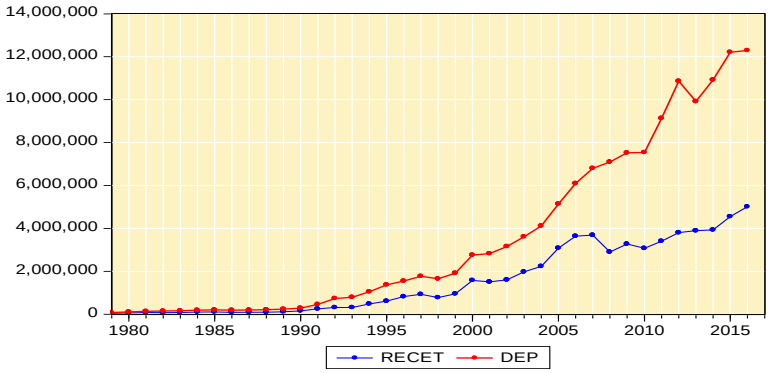

المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات.

تتميز الايرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبير منها يأتي عن طريق ايرادات الجباية البترولية هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب و عدم الاستقرار أما فيما يخص الجباية العادية فانه و بالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد الحباية البترولية، و أن ارتفاع مساهمتها في اجمالي الايرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، و ذلك على الرغم من أن اصلاحات التي تبنتها الجزائر

سعيا منها الى تنويع مصادر ايرادات الموازنة، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا أمام هذه المساعي.

2.2. ترشيد الانفاق في الجزائر

لقد دعى صندوق النقد الدولي الى ترشيد الإنفاق في الجزائر خاصة مع استمرار الأزمة العالمية لسنة 2008 "في حالة الازمة سيكون من الضروري ترشيد الانفاق و سيتم استدعاؤها للزيادة اكثر في فعالية الايرادات الضريبية الغير نفطية" joel toujas) (bernateرئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الجزائر، وهذا الاخير أكد على ضرورة تسارع النمو خارج قطاع المحروقات، الحد من البطالة، التخلص الفعلي من الديون الخارجية و وضع مالي قوي تدعمه احتياطات النقد الأجنبي، لكن مع الازمة العالمية لسنة 2008 انخفضت عائدات البترول و التي أثرت على النمو من خلال تباطؤ الاستثمار العام و هذا ما تطلب مرونة اكبر في سياسات الاقتصاد الكلي للحد من تأثير انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد. مما اضطر الجزائر الى تبني سياسة التقشف المالي التي يفرضها انخفاض الايرادات والتي تصل نسبة 97 % منها من الجباية البترولية وأوضح (joel toujas bernate) ان على الحكومة تحديد اولويات الجزائر في البحث عن ترشيد النفقات (مرسوم رئاسي رقم 06-413، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادر في 14 نوفمبر 2010، ص 31).

والجزائر تعد من بين الدول الاكثر اسرافا في الانفاق وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الاسراف في الانفاق (westfulness of goverment spending) وهو أحد مؤشرات البيئة المؤسسية والتي تهدف الى توفير نطاق مناسب لتتفاعل فيه الافراد والشركات والمؤسسات الحكومية من اجل الانتاج وزيادة الدخل القومي، بالتالي يعكس هذا المحور اداء مؤسسات القطاعية العام والخاص، ومؤشر الاسراف في الانفاق يكون محصور بين (1-7) حيث يكون الرقم واحد مصدرا لتبذير المال العام و الرقم سبعة يعني الكفاءة المالية التي تسمح بتوفير السلع و الخدمات الضرورية.

الجدول رقم (2): مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر.

السنة	القيمة	الرتبة	السنة	القيمة	الرتبة
2009-2008	3,7	48/134	**2014-2013**	2,8	101/148
2010-2009	3,2	80/133	**2015-2014**	3,1	74/144
2011-2010	3,3	64/139	**2016-2015**	3,1	75/138
2012-2011	3	79/142	**2017-2016**	3,1	76/140
2013-2012	3,3	66/144	**2018-2017**	3,2	86/140

المصدر: تقارير التنافسية العالمية 2008-2018.

من خلال الجدول (2) نلاحظ ان الجزائر لم تصل حتى الى نصف القيمة، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة مما يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الاصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية، وهناك عدة اسباب لتدني هذا المؤشر في الجزائر أهمها:

-ارتباط الانفاق العام في الجزائر بأسعار النفط: خاصة مع بداية (2000) ظهرت علاقة طردية بين اسعار النفط وحجم الانفاق حيث كان السبب الاول للتوسع في الانفاق هو زيادة الايرادات النفطية.

-هدر المال العام عن طريق التبذير والاختلاس واستغلاله لأغراض شخصية من طرف المسؤولين واصحاب النفوذ الى جانب صرفه في اقامة المشاريع غير الانتاجية.

-ارتفاع تكاليف العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية مما خصص لها في البداية بسبب سوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبيرة (Omar , p21-22).

فعلى الرغم من الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر خلال بداية الالفية والتي شجعتها على انتهاج برامج تنموية رصدت لها مبالغ ضخمة، الا ان تلك البرامج لم تحقق أهدافها خاصة في ظل انتشار الفساد والرشوة والاختلاس وسوء التسيير ما ادى الى تحويل موارد الدولة نحو تحقيق المصالح الخاصة والاضرار بالمصالح العامة وعرقلة المشاريع التنموية.

لقد عرف البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، هذا التعريف يركز أن سبب الفساد في السلطة العامة والفساد في أذهان الناس الغالبية العظماء يعتبر ممارسة غير مقبولة من الناحية الأخلاقية، اما تعريف الباحث الاقتصادي العالمي فيتو تانزي (Vito Tanzi) الذي عرفه على انه "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة"، أي يعرفه بعدم المعاملة المتساوية والانحياز إلى أحد الأطراف في العملية الاقتصادية أي انحياز للطرف المفسد وليس لطرف المصلحة العامة ويعد خرقا ومخالفة صريحة لمبدأ التحفظ ففي غياب التحيز يغيب الفساد (شعبان فرج، 2012، ص 238).

- **مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر**

مؤشر مكافحة الفساد يقيس مدى إمكانية سلطة الدولة في مكافحة تعظيم مكاسب أصحاب المصالح الغير مشروعة، أي الحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي، الإداري. وعن وضعية المؤشر في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 30.28%، وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 30.28%عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل الموالي يبين ذلك

شكل رقم (4): واقع مكافحة الفساد في الجزائر

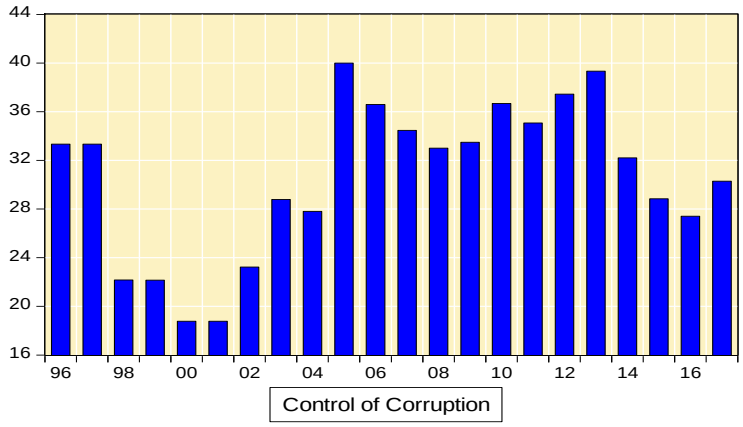

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018

ان ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد بين دول العالم متذبذب، حيث في بداية الفترة سنة 1996 وصل المؤشر الى ما نسبته 33.33 %، لكن بعد ذلك شهد المؤشر انخفاض، وعاود الارتفاع الى أعلى نسبة له سنة 2005 حيث قدرت بـ40 %لتعرف بعد ذلك مستويات جد متقاربة في باقي السنوات، ولهذا فان المؤشر الفرعي مكافحة الفساد ترتيب غير مستقر من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، مما يعني أن هناك عمل كبير ينتظر الجزائر للحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي، الإداري، باعتبار أن عملية ترشيد النفقات تتطلب وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود وتدعيم مصداقيتها أمام الشعب (Tanzi (1998).

الجدول رقم (3): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2008-2016).

السنة	الرتبة	السنة	الرتبة
2008	180/99	**2013**	94/177
2009	180/111	**2014**	100/177
2010	178/105	**2015**	88/167
2011	176/112	**2016**	108/178
2012	177/105	**2017**	///

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد (2003-2016).

من خلال الجدول يتبين ان الجزائر قد حصلت على مراتب تتراوح ما بين 99 من مجموع الدول 180 الى رتبة 112 من مجموع الدول 176 وهذا الترتيب يعكس ان الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية لا تزال غير فعالة، وتنتظر وجود آليات كفيلة للحد منها حيث لا تزال الظاهرة لصيقة أكثر بهذه المؤسسات، والتقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب متقدمة من حيث الفساد.

- **الفساد كمؤشر لغياب الحكم الراشد في الجزائر**

إذا أردنا قياس حجم الفساد في الجزائر او حتى معرفة قيمته في القضايا الكبرى للفساد فانه يصعب علينا ذلك والسبب واضح نظرا لانعدام الشفافية واستحالة الوصول الى المعلومات خاصة المتعلقة بجانب الفساد، ولا يوجد هيئات حكومية تصدر قيمه او تقديراته مما دعم استمراريته. فخلال العقود الاخيرة هزت الجزائر مجموعة من قضايا الفساد (قضايا الفساد في قطاع الصحة – قضايا الفساد في قطاع الجمارك (التهرب الضريبي) الفساد في قطاع المحروقات وقطاع الاشغال العمومية)، ولم يقف الفساد عند الصفقات من الحجم الكبير بل شمل ايضا صغار المستثمرين والحرفيين والتجار وغيرهم، حيث مس الفساد حتى برامج الدعم التي تقدمها الحكومة سواءا للشباب او الفلاحين، ونظرا لنقص الرقابة البعدية على مثل هذه المشاريع يلجأ هؤلاء المستفيدين الى آليات غير مشروعة عن طريق التحايل والتزوير والاحتيال من اجل نهب الاموال العامة.

تعد عملية تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مجال الانفاق العام امرا لا غنى عنه كونها تساعد على جعل الانفاق أكثر فعالية وأحسن استغلالا للموارد المالية وهذا عن طريق مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة والشفافية أكثر وما يعرقل فعالية الحوكمة في الجزائر هو الفساد في المؤسسات والادارات العمومية (إيمان الشاعر، 2007، ص28). وبالرغم من القوانين التشريعية التي تملكها الجزائر في مجال مكافحة الفساد لان هذا الاخير لا يزال منتشرا في الجزائر.

لذا تستدعي عملية ترشيد الانفاق الحكومي عمل الدولة على ارساء مبادئ الحوكمة من خلال مجموعة من الاجراءات المتخذة في هذا المجال:

-اصلاح النظام المحاسبي الجزائري

-اعادة احياء دور مجلس المحاسبة في الرقابة وتعزيز الرقابة البعدية للبرلمان من خلال العمل بقانون ضبط الميزانية ورغم كل الجهود الا ان الجزائر يجب ان تركز أكثر على موضوع الفساد الذي ينخر الاقتصاد الجزائري(عرباوي مصعب، 2015، ص88-90).

3. ترشيد الانفاق دالة للحكم الراشد في الجزائر

ان عملية ترشيد الانفاق خطوة جد مهمة للرفع من كفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق الاهداف المرجوة، فقد عرفت الجزائر زيادة كبيرة في الانفاق العام وعلى ضوء الارتفاع المسجل في اسعار البترول منذ سنة 2001 وارتفعت التقديرات بخصوص الانفاق من سنة 2009 الى 2015 وهو ما انعكس على مخططات الانعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإضافة الى الزيادة في اجور الموظفين، لكن رغم التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الا ان الانفاق سرعان ما انعكست آثاره السلبية على المواطن (ارتفاع التضخم، عدم تحقق النتائج المرجوة للبرامج الاستثمارية وافلاس العديد من المؤسسات).

ومع منتصف 2014 انخفضت اسعار البترول واستمرت في الانخفاض حتى 2015 وتذبذبت مع بداية 2016 وقد كان لهذا الانخفاض الاثر الكبير على السياسة الانفاقية للدولة اذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع(شعبان فرج، 2012، ص287). من اهم التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الانفاق سنة 2013

-تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ولا سيما تلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة.

-تفضيل مبدأ الامتياز من اجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية.

-التشجيع على ضبط واعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات قبل اي فتح للمناصب المالية.

-السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.

-تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات والندوات والايام الدراسية.

-التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من قبل المرين بالصرف.

-القيام بتقييم المشاريع الكبرى بأثر رجعي من اجل قياس فعالية النفقة العامة.
-احالة الموظفين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد (شليحي، بن موفق، بن عطا الله، ص180).
وفيما يخص مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط فقد أوصى صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط انفاقها الجاري، خاصة مع التراجع المستمر للوفورات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجز المستقبلي. كما ينبغي لها القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي اثناء عملية الضبط المالي وتنويع الاقتصاد ومن بين النقاط التي أكد عليها هي رفع مستوى الحوكمة والتنافسية والشفافية(شليحي، بن موفق، بن عطا الله، ص181).
باعتبار ان الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة، فهو جد مهم لتخفيض مستوى الاسراف والهدر للمال العام من خلال:

- **احكام الرقابة على المال العام**

تكتسب العملية الرقابية اهمية كبيرة نظرا للدور الذي تؤديه في الحفاظ على المال العام وتوجهه نحو وجهته مما يسمح بتحقيق الرشادة في الانفاق، ومن اهم الاجراءات التي تدعم الرقابة نجد:
-استقلالية الهيئات الرقابية والاعوان التابعين لها.
-اعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية في تطبيق اجراءات التدقيق وتوفير معايير دولية للرقابة المالية للمحاسبة والمساءلة.
-ضرورة تضافر الجهود في كل مستويات صنع القرار من اجل بلوغ هدف الحفاظ على المال العام وترشيد الانفاق والذي يظل رهن التعاون بين مؤسسات الدولة.
-تعزيز دور لجنة الميزانية والمالية في اتخاذ القرارات.
-الالتزام بالشفافية المالية عن طريق نشر كل ما يتعلق بصرف المال العام.
-اختيار المكلفين بالرقابة عن طريق الكفاءة والنزاهة والاختصاص في الميدان.
-تزويد مجلس النواب بمواجهة فصلية ونصف سنوية حول تنفيذ الموازنة وتحديد اسباب الزيادة والانخفاض عن تقديرات واعتمادات الموازنة.
-مراجعة صناديق التخصيص والغاء الغير الضروري منها وامكانية مراقبتها من طرف نواب الشعب.
-ضرورة توفر ثقافة سياسة الديمقراطية التي تعد عاملا غائبا في البرلمانيات التي شغلت الفترات التشريعية في الجزائر نظرا لان الفوز بمقعد في البرلمان لا يكون بالكفاءة.
-تفعيل دور المجالس المحلية للقيام بدورها الرقابي وتعزيز إجراءات المساءلة.
-ترسيخ مفاهيم الشفافية والافصاح والمساءلة والاسهام في تطوير وتحديث الانظمة الرقابية والمالية والمحاسبية.
-تحديث اجهزة وادوات الرقابة.
وتعتبر آليات الرقابة على الانفاق العام في الجزائر متعددة ومتنوعة، لكن رغم تنوعها الا انها ناقصة مما يسبب الاستمرار في الفساد وهدر المال واختلاسه. فأغلب أوجه الرقابة على المال العام تركز على الحسابات فقط وتتجاهل جانب مردودية الانفاق بالتالي لا يمكن من خلالها ضمان كفاءة وفعالية الأموال المنفقة (بيان صندوق النقد الدولي، 2016).

- **تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام**

بهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتي لإعداد الميزانية وتم انشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم ونشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية الجديدة (شعبان فرج، 2012، ص272-274)، وتسجل الجزائر نتائج جد سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016 والذي يقوم على مقدار منح الحكومات شعوبها حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة. وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 وينص الدستور الجزائري على ان يراقب البرلمان موازنة الحكومة مع ذلك تم وضع قوانين الميزانية في

العقود الثلاثة الاخيرة من دون ان تخضع للتدقيق البرلماني وعندما يخفق البرلمان في اعتماد الموازنة خلال الايام 75 التي يفرضها الدستور.

ويعتبر مجلس المحاسبة في الجزائر هو المسؤول عن تدقيق الميزانية والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي الى رئيس الجمهورية، ومع ذلك نادرا ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع ونادرا ما تنتشر تقارير المراجعة ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز كما ان سوناطراك لا تنشر التقارير المالية المدققة. فقد صنف "مؤشر مراقبة الايرادات "الذي يقوم على شفافية العائدات في 41 من الدول الغنية بالموارد والجزائر في المرتبة 38 في تقريره لعام 2011.ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية.

يشير الكثير من الباحثين الى ان تحقيق الشفافية عملية مهمة ولكنها صعبة التحقيق خاصة من ناحية النفقات العمومية حيث يعترض تطبيق شفافية عراقيل عدة من بينها تعقد التقنيات وصعوبتها وعلى الرغم من مجهودات الحكومة الجزائرية في تعزيز الشفافية خاصة مع اصدار قانون التسوية الميزانية للسنوات 2008-2009-2010 بفارق زمني يقدر بثلاث سنوات عوض السنة، كما هو موصى به من طرف (FMI) فان سجلها في مؤشر الميزانية المفتوحة يبقى ضعيفا للغاية.

هذا المؤشر يشير الى ان الحكومة الجزائرية توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن ميزانية الحكومة الوطنية وانشطتها المالية، وهذا يعتبر تحديا للمواطنين في محاسبة الحكومة على ادارتها للأموال العامة (شعبان فرج، 2012، ص273)، وهو ما توضحه تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر ضمن الاشكال التالية .

شكل رقم (5): واقع فعالية الحكومة

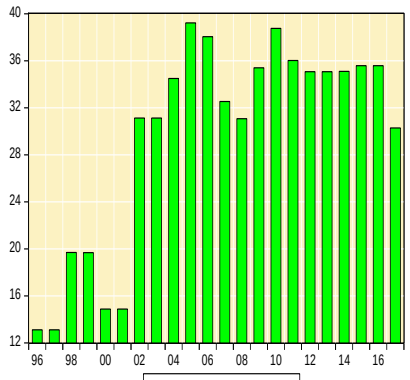

شكل رقم (6): واقع الاستقرار السياسي وانعدام العنف التنظيمية

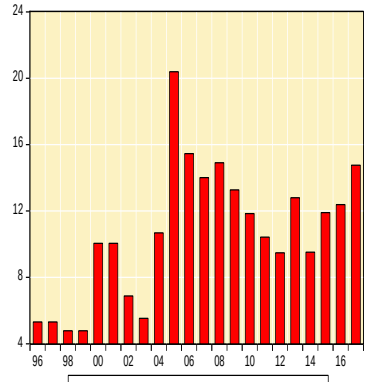

شكل رقم (7): واقع نوعية الأطر

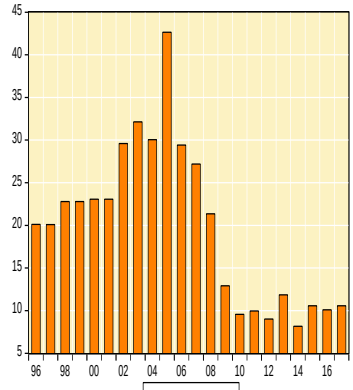

شكل رقم (8): واقع سيادة وحكم القانون في الجزائر

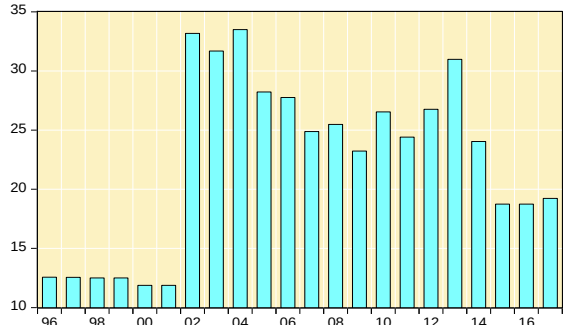

شكل رقم (9): واقع مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر

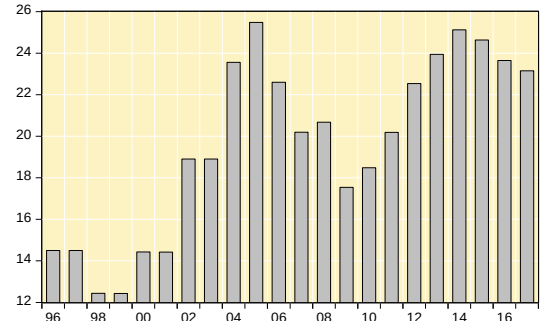

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018.

- فعالية الحوكمة (Government Effectiveness)

يقيس مؤشر فعالية الحكومة مدى جودة الخدمات العامة والمدنية، بالإضافة إلى درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية ومصداقيتها لهذا وضع المؤشر لفائدة الحكومات في تقييم وضع وتطبيق السياسات السليمة وضمان أجود الخدمات العمومية، وعن وضعية مؤشر فعالية الحكومة بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 30.28 بالمئة، وهذا

يعني أن الجزائر أفضل 30.28 بالمائة عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل رقم (5) يوضح واقع فعالية الحكومة بالجزائر.

يمكن تقسيم أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 1996 إلى 2000 أقل من 25 %، أما المرحلة الثانية من سنة 2002 الى سنة 2017 ما نسبته أكثر من 30%، حيث أحسن نسبة 38.21%سنة 2005.

أخذ مؤشر فعالية الحكومة أحسن ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية حيث حافظ على مستوى متوسط ما نسبته بين 25-50 %، وأن الجزائر أحسن من 25-50% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة من سنة 2002 الى سنة 2015، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية مقارنة مع فترة من 1996 الى 2001، ومن ثم مساهمة هذا المؤشر الفرعي في بلورة فكرة الحكم الراشد في الجزائر.

- مؤشر استقرار السياسي وانعدام العنف (Political Stability /No Violence)

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف مدى استقرار حكومة دول العالم ومدى استعمال العنف ذو الطابع السياسي وعلى وضعية مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 14.76% وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 14.76%عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل رقم (6) يوضح واقع الاستقرار السياسي وانعدام العنف في الجزائر

ويمكن القول عن ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر مقارنة مع دول العالم، أنه مر بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى من 1996 إلى 2003 تميزت بضعف ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 0 و10، حيث أسوء ترتيب 4.78% في سنة 1998، أما المرحلة الثانية تمتد من 2004 إلى 2017، تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 10و25 %، حيث احسن ترتيب 20.38 بالمئة في سنة 2005 ومن تم يتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة بالدراسة في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، بسبب أثار العشرية السوداء وما خلفته من آثار سلبية على الاستقرار على مستوى الموسمي بالجزائر. ولهذا أيضا هناك العديد من الآليات التي تتخذ من اجل تجنب احتمالات عدم الاستقرار والسبيل إلى ذلك يكون من خلال (Menna (2016), p14) حماية ضمانات استقلال القضاء المدني، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وضمان مبدأ سيادة القانون، والمساواة التامة والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة واتخاذ إجراءات فورية للإصلاح الإداري والمالي، ومقاومة الفساد والتصدي لنهب المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمحاسبة.

- نوعية التنظيم والإجراءات او جودة التشريعات وتطبيقها (Regulatory Quality)

يقيس هذا المؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين وعن وضعية مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 10.57%، وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 10.57% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل رقم (7) يوضح واقع نوعية الأطر التنظيمية بالجزائر.

شهد مؤشر نوعية الأطر التنظيمية تغير نسبي في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر مقارنة مع باقي دول العالم، حيث بعدما كان أقل من 25% في الفترة 1996 و2000 وتحسن في باقي الفترة حيث وصل إلى أعلى نسبة 42.64 %سنة 2005. إلا أنه عرف فيما بعد انخفض ابتداء من سنة 2008 الى غاية سنة 2017 ليتراوح نسبته ما بين 9 و10.58%.

- سيادة القانون (Rule of Law)

تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية كأداة لجذب واستقرار رؤوس الأموال الأجنبية مع تزايد المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي. ولا تقتصر أهمية النظم القانونية الفعالة على بناء أسس اقتصاد قوي بل تمتد تلك الأهمية إلى ضمان بناء قيم ديمقراطية راسخة. إلا أنه في بعض الدول النامية، تتسم النظم القانونية بعدم الاتساق. وفي كثير من الأحيان تفشل القوانين الجديدة في إيجاد حلول للقضايا التي تتناولها. وترجع هذه الفجوة بين تصميم السياسات وتطبيق تلك السياسات بقدر كبير إلى ضعف سيادة القانون. فمن أجل إنجاح سيادة القانون يجب أن يكون هناك اتساق وتوافق بين القواعد القانونية. ونؤكد

أنه على الرغم من الإجماع على أهمية سيادة القانون، فإن قليلون هم الذين يفهمون أهميته على مستوى التطبيق (دانيال، وارت، بابلو 2000)، أصبحت سيادة القانون والديمقراطية عاملان رئيسيان لا ينفصلان من أجل تفعيل الأسواق، إذ أن فعالية النظم القانونية أصبحت مسألة هامة عند حماية حقوق الملكية.

لذا يقيس مؤشر سيادة وحكم القانون مدى ثقة الأفراد والقطاع الخاص بتطبيق القانون من قبل الجهة التنفيذية الحكومية بشكل عادل على مختلف المتعاملين وعن وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 19.23 %، والشكل رقم (8) يوضح واقع سيادة وحكم القانون في الجزائر

ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود تغير نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم، حيث كان الترتيب منخفض في سنة 1996 ما نسبته 12.5 %، إلا أن ترتيب الجزائر مقارنة مع باقي دول العالم ارتفع الى ما نسبته 33.49% سنة 2004، واستمر بالهبوط والصعود بين ما نسبته 25و30 %خلال الفترة 2005 -2017 الا ان ثلاث سنوات الأخيرة عرف تراجعا حيث قدر بـ 18.75%.

- مؤشر المساءلة (Voice and Accountability)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحرية إبداء الرأي وحق المواطنين في مسائلة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين، وعن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 23.15 وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 23.15 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والشكل رقم (9) يوضح واقع مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر.

ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود استقرار نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم في مؤشر آلية إبداء الرأي والمساءلة بنسبة 10 - 25% خلال الفترة 1996-2017، مع تسجيل تحسن في سنتي 2005 و2014 ما نسبته 25-50%؛ حيث وصل الى 25.48و25.12 على التوالي.

ومن تم يتبين أن الجزائر أفضل من 10-25 %فقط من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة في مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انتقاص حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي بالجزائر.

خلاصة القول إن الحكم الراشد يعني تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن والحفاظ على موارد الدولة وترشيد استخدامها بما يحقق رفاه المجتمع والتنمية المستدامة في جميع المجالات ومكافحة مختلف أشكال الفساد.

4. الخاتمة

رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي والسياسي من خلال تعزيز الحكم الراشد والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي فالنقائص مازالت كبيرة لأجل تحقيق الرشادة في الانفاق العام يجب القيام بمجموعة من الاجراءات في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي لأجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية (بشير مصطفي، 2005) بالتالي يتم تحريكها من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب نظرا لطبيعة الحكم وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة الى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية. لكن وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية لترشيد النفقات مع مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات الحوكمة ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات الإصلاح التي كانت رهينة التجاذبات السياسية التي مازالت تعرقل مشاريع اقامة الحكم الراشد بسبب المصالح الشخصية، ونتائج الدراسة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

-يعتبر الحكم الراشد ضمان للحصول على نمو هام يستفيد منه الجميع ويضمن الحفاظ على المال العام ورشادة استغلال وتسيير موارد الدولة في ضل الندرة التي يتجه إليها العالم.

- لم يقتصر ارتفاع النفقات العامة في الجزائر على التوسع في الاستثمار وزيادة الأجور والتحويلات ولكن كان سببه أيضا استمرار انتشار الفساد في الجزائر.

- إن الفساد الإداري من أهم معوقات الحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام في الجزائر، لان الفساد الإداري دور كبير في عرقلة جهود الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والذي بينته بيانات الانفاق على البرامج التنموية.

- غياب سلطة سياسية قوية وموحدة تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية نحو إحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد.

التوصيات

-محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد

- تطوير أنظمة المعلومات من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات.

- ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين نوعية الخدمات فيها.

- ضرورة إعادة النظر في السياسة المالية للدولة وتفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة.

- لتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد ننطلق من محاربة الفساد أولا ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية.

5. قائمة المراجع:

- إيمان الشاعر، الاقتصاد المؤسسي الجديد مع تركيز على إمكانية تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، شركة التنمية للبحوث والاستثمارات والتدريب، الطبعة الأولي، 2007.

- بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا، دراسة في المدخل النظرية الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة باتنه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009.

- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2014.

- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

- عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، تخصص الانظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.

- الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (التجربة الجزائرية)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

- دانيال كوفمان، وارت كرائي، بابلو زويدو، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، مجلة التمويل والتنمية، FMIجوان 2000.

- شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي، مجلة البديل الاقتصادي.

- مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي 2006.

- بشير مصطفي، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005.

- يحياوي نور الهدى، حفاظ زحل، دور الحوكمة في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كمدخل للحفاظ على المال العام، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية (البلديات نموذجا)، يومي 8-9-نوفمبر 2016.

Galindo, M., Álvarez, A., & Méndez, M. (2006). Governance, Fiscal Policy and Economic Growth. *mímeo*.

Menna, K. (2016). حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحدّيات الشفافية.

Mohamed Moindze, Les standards internationauxde la bonne gouvernancedes finances publiques, mrs2010.

Omar, A. M. L'ALGERIE EN QUETE D'UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES.

Tanzi, V. (1998). Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures. *Staff Papers, 45*(4), 559-594.